تقرير المركز الخليجي الاوروبي لحقوق الإنسان بخصوص لاستعراض الدوري الشامل لمملكة البحرين (للدورة الاستعراض الدوري الشامل الثاني)
نوفمبر 2011

مقدمة

كان لمملكة البحرين قيد الاستعراض الاول في 7 نيسان 2008 ، ونظرت في التوصية التي قدمت خلال الحوار التفاعلي ، ووافقت على ما يلي :
- فيما يتعلق بتوصية سويسرا, يمكن للبحرين أن تجري مشاورات واسعة بين مختلف الشركاء، ولا سيما السلطة التشريعية، بهدف اعتماد قانون للأسرة.

في مايو 2009 اعتمدت حكومة البحرين, أول قانون للأحوال الشخصية والذي ينظم شؤون الأسرة مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث ولكنة ينطبق الأن فقط على السكان من المذهب السني. وقد صيغ التشريع في الاصل ليكون قابل للتطبيق على كل من المذهب السني والشيعي، وكان يتضمن فصولا مستقلة عن الطائفتين، ولكن تم استبعاد المذهب الشيعي من مشروع القانون في فبراير شباط من نفس العام بعد تهديد المتشددين من علماء الشيعة والمشرعين من النواب التابعين لهم ، الذين يرون في تدوين قانون الأسرة كخطوة أولى نحو العلمنة، وقد انطلقت الاحتجاجات في انحاء البلاد وبسببة تم استبعادهم من القانون, وبسبب ذلك تعاني المرأة من جراء ذلك أشد المعاناة.

التوصية :

يجب على حكومة البحرين سن قانون الأحوال الشخصية إلى السكان من المذهب الشيعي وعليها أن تقوم بمشاورات سريعة من مختلف الشركاء لأجل ذلك.